Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

أوراق سياسات | 2025 / 006

تصورات ورؤى استشرافية لمستقبل الحكم في فلسطين

الباحثين

أ. عبدالله شرشرة

د. أحمد رفيق عوض

ضمن مشروع

تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني
في صياغة مستقبل فلسطين

مارس 2025

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

تصورات ورؤى استشرافية لمستقبل الحكم في فلسطين

إعداد

أ. عبد الله محمود شرشرة، جمعية أجيال للإبداع والتطوير

د. أحمد رفيق عوض، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية

ضمن مشروع:

"تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين"

مارس 2025

الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

1. مقدمة

تتمثل المشكلة التي تناقشها هذه الورقة، ان مستقبل النظام السياسي الفلسطيني لا يزال غير واضح، وهذا يعني أن شكل نظام الحكم لا يزال من المبكر الوقوف عليه، وبناء عليه في هذه الورقة قام الباحثان باستخدام المنهجّ الاستشرافي في تحليل مجموعة من المتغيّرات والمؤشرات، لبناء سيناريوهات متوقعة حول مستقبل النظام السياسي، وتأثير ذلك على نظام الحكم الفلسطيني، تعتمد المنهجية الاستشرافية على تحليل الاتجاهات والتغيرات المستقبلية من خلال دراسة الأنماط الحالية والتحديات المتوقعة، بهدف التنبؤ بالسيناريوهات المحتملة. وبناء عليه، قام الباحثان بعقد مجموعتين مركزتين، واحدة في مدينة غزة ورام الله بتاريخ الخميس 23 يناير 2025 بهدف الوصول الى رؤى نُخب وممثلين وفاعلين في المجتمع الفلسطيني حول مآلات هذا النظام. كما عقد الباحثان مجموعة من المقابلات الشخصية غير المُهيكلة مع عدد من السياسيين الفلسطينيين للوصول إلى نتائج قابلة للتحليل.

سوف تتناول هذه الورقة، استعراضا للنظام السياسي الفلسطيني في المراحل التاريخية المتعاقبة، ومن ثم سوف تناقش هذه الورقة التحديات التي تواجه الفاعلين الرئيسيين في داخل المجتمع الفلسطيني، والذين أثرو تاريخيا بشكل واضح في تشكيل وبناء الناظم السياسي ونظام الحكم، خاصة السلطة الفلسطينية، وحركة فتح من خلفها، وحركة حماس، وباقي القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية. كما ستناقش هذه الورقة مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، وتأثير كل سيناريو على مستقبل نظام الحكم.

2. واقع نظام السياسي في فلسطين: ثلاثية الثورة، حلم الدولة، الفوضى.

قبل اتفاق أوسلو كانت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، حيث تألفت المنظمة من عدد من الدوائر التنفيذية والتشريعية مثل المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، بالإضافة إلى الدوائر المتخصصة كالتعليم، والصحة، والدائرة العسكرية.. وغيرها. وقد اتسم هذا النظام بعدم الفصل بين السلطات الثلاث لتعذر ذلك من جهة ولتداخل الصلاحيات من جهة ثالثة، وللتفرد في القرار من جهة رابعة. والالتفاف على العملية الديموقراطية من خلال عمليات التسويات والتوافق والمحاصصة. كما اتسمت هذه الحقبة بضعف المشاركة الشعبية في القرار السياسي أو حتى غيابها؛ بسبب طبيعة المرحلة الثورية وصعوبة التواصل، ولطغيان الخطاب الثوري على الخطاب الاجتماعي، ولكاريزمية القائد بشكل عام في ذلك الوقت.

لم يكن هذا النظام السياسي ليهتم بفكرة الانتخابات وتداول السلطة، واعتمد بديلا عن ذلك كاريزما القائد والانضباط الثوري والعمل السري، وقد لعبت ظروف الشعب الفلسطيني والشرط السياسي الدور الأكبر في منع العملية الانتخابية طيلة السنوات ما بين 1964–1993، وهو أمر أضعف أو قلل من أهمية الانتخابات من جهة، والمطالب الشعبية اليومية من جهة أخرى. وهما أمران اضطر هذا النظام إلى أخذهما بكامل الاعتبار بعد العام 1994، أي مع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد تعقد المشهد الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو عام 1993، حيث تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية كهيئة تنفيذية لتطبيق اتفاق أوسلو، تدير حياة المواطنين الفلسطينيين اليومية وتعالج كل القضايا الأمنية والسياسية المرتبطة بإسرائيل والسلطة والإقليم والعالم. بناءً على ذلك، جرت انتخابات المجلس التشريعي مرتين.[1]

وتألفت السلطة من رئيس ومجلس وزراء (بالتعيين في الغالب) ومجلس تشريعي منتخب من قبل مواطني الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وتم اعتبار هذا المجلس جزءا من المجلس الوطني الفلسطيني. وبذلك يتغير النظام السياسي الفلسطيني لأول مرة باستحداث دائرة جديدة هي السلطة الوطنية الفلسطينية.

في فترة أوسلو، نص القانون الأساسي الفلسطيني على منصب رئيس السلطة الفلسطينية[2]، بصفته رأس السلطة التنفيذية، ولاحقا تم تعديل القانون الأساسي ليستجد منصب رئيس الوزراء[3]، وقد اتسمت هذه الفترة بوجود فصل نسبي بين السلطات الثلاثة رغم صعوبة الظرف الاجتماعي والسياسي والأمني، وقد سجلت العديد من الخروق والتداخلات في عمل السلطات الثلاث، لكن ذلك لم يمنع من تسجيل نجاحات. حيث مارس المجلس التشريعي دوره في التشريع والرقابة رغم التفاوت في التوزيع الفصائلي، حيث كانت الغالبية لتنظيم حركة فتح. كما قامت الصحافة إلى حد كبير بدورها الرقابي وإثارة الجدل العام وفتح افاق واسعة للتعبير رغم تضييقيات هنا وهناك[4].

---

[1] عزيز كايد، أداء السلطة التشريعية الفلسطينية 1996-2013، ص 1

[2] القانون الأساسي الفلسطيني، المادة رقم 34

[3] القانون الأساسي الفلسطيني، المادة رقم 45

[4] يُظهر تقييم مؤشر حرية الصحافة في فلسطين للعام 2022 الذي تعده مؤسسة مدى انخفاضًا حادًا خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجع الوضع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفقًا لمؤشرات حرية الصحافة العالمية. وفقًا لتقييم عام 2022، تم تصنيف فلسطين ضمن الفئة "الحمراء" (صعب) بمعدل نقاط بين 201-400، بعد أن كانت ضمن الفئة "الحساسة" (حساس) التي تتراوح بين 401-600 نقطة في تقييم عام 2020. يُظهر التقييم أن فلسطين سجلت 374 نقطة في عام 2022، مقارنة بـ 494 نقطة في عام 2020، مما يعني انخفاضًا قدره 24.2%، وهو تراجع كبير في مستوى الحريات الصحفية. وكانت الضفة الغربية قد شهدت انخفاضًا أكثر حدة، حيث تراجع المؤشر فيها من 520 نقطة عام 2020 إلى 384 نقطة عام 2022، أي بنسبة 35.3%. أما في قطاع غزة، فقد كان الانخفاض أقل حدة ولكنه لا يزال كبيرًا، حيث انخفض المؤشر من 475 نقطة في عام 2020 إلى 403 نقاط في عام 2022، بنسبة انخفاض بلغت 17.9.% يشير هذا التراجع إلى تصاعد الضغوط على الصحافة الفلسطينية، سواء من قبل السلطات المحلية أو الاحتلال الإسرائيلي، مع استمرار الانتهاكات التي تطال الصحفيين ووسائل الإعلام. وقد أشار عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية، مثل مركز الميزان لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، إلى أن القيود المفروضة على الصحافة تتزايد، مما يُضعف بيئة العمل الإعلامي ويحدّ من قدرة الصحفيين على نقل الحقائق بحرية وأمان.

إلا أن ذلك لم يستمر كثيراً، لقد شهد النظام الحكم الفلسطيني تحولًا دراميًا بعد الانقسام بين حركتي فتح وحماس عام 2007. سيطرت حماس على قطاع غزة بعد مواجهات عسكرية، بينما احتفظت فتح بإدارة هذا النظام في الضفة الغربية. أدى هذا الانقسام الى انشاء أنظمة وهياكل حكم خارج نطاق القانون مثل: اللجنة الإدارية، وأدارت نظاما سياسيا وتشريعيا وقانونيا منعزلا عن النظام في الضفة الغربية.

3. واقع الفاعلين الرئيسيين والتحديات.

إذا أهملنا التغيرات الجذرية التي فرضها السابع من أكتوبر على الفاعلين الرئيسيين في النظام السياسي الفلسطيني، فإن فتح أو السلطة الفلسطينية هما للفاعلين التقليديين المؤثرين في المسرح السياسي الفلسطيني الداخلي. إلا أن كلا هاتين الجهتين تواجهان تحديات غير مسبوقة نتيجة للسابع من أكتوبر. **تتمثل هذه التحديات في التالي:**

أولا، السلطة الوطنية الفلسطينية: إن واحدة من أبرز التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية، ومن خلفها حركة فتح هو قيام إسرائيل باتخاذ خطوات ممنهجة لتقويض السلطة الفلسطينية. شهد العام 2024 قرارات إسرائيلية تهدف إلى إنهاء أي أمل بإقامة دولة فلسطينية، بدءًا من توسيع الاستيطان، وصولًا إلى سحب الصلاحيات التنفيذية من السلطة في مناطق واسعة من الضفة الغربية. مع تزايد احتمالات ضم أجزاء من الضفة الغربية، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي. هذه الإجراءات لم تقتصر على محاصرة السلطة الفلسطينية سياسيًا، بل شملت أيضًا فرض حصار اقتصادي خانق، ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية.

على المستوى الداخلي، تواجه السلطة الفلسطينية فقدانًا متزايدًا للثقة الشعبية. أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية يرون أن السلطة أصبحت عبئًا على المشروع الوطني الفلسطيني. إلى جانب ذلك، من الواضح أن التفكك في فتح أصبح مرضا مزمناً، وقد أفضى الى استقطاب كبير بين محاور وتكتلات داخل فتح، تمثل في الكثير من الأحيان عقبة أمام قدرة فتح على طرح نفسها كفاعل واحد، في ظل حالة التشرذم.

على الصعيد الدولي، تتزايد الضغوط على السلطة لإجراء إصلاحات جذرية. أعلنت الإدارة الأمريكية ترغب بمسار إصلاح حقيقي. في الوقت ذاته، في حين أن رؤية إدارة ترامب لا تزال ضبابية، ولا تواءم مع الأطروحات المعلنة لإدارة بايدن المتمثلة في رفض تهجير الفلسطينيين، رفض احتلال دائم لقطاع غزة، بالإضافة الى الموقف المعلن في رفض عملية ضم الضفة

الغربية، حيث لمّح ترامب في عدد من المناسبات لموافقته على عمليّات الضم والتوسع في الضفة الغربية وقطاع غزة[5]، وهي سابقا قد طرحت صفقة القرن التي رفضتها السلطة الفلسطينية.

ثانيا، حركة حماس: بعد هجومها على إسـرائيل في 7 أكتوبر 2023. ورغم الدمار الهائل الذي ألحقته الحرب بغزة، فإنه لا يزال ينظر إليها كمكون فاعل، ومع ذلك، تواجه الحركة تحديات كبيرة، حيث يرفض الاحتلال بشـكل رسـمي بقاء حماس، ويرى في تدميرها هدفا من اهداف الحرب، من جانب آخر وإن صمدت حماس إلى حد ما، إلا أنها فشلت في تحقيق أهداف السابع من أكتوبر 2023م، كما تسـببت الحرب في تدمير واسـع في قطاع غزة الأمر الذي يجعل من قطاع غزة مكانا غير جذاب للحكم، وفاقدا للموارد التي كانت أهم مصـادر تمويل حركة حماس. وداخليا، لم تعد حماس تحظى بتأييد فلسـطيني واسـع[6] وينظر الكثير من الفلسـطينيين بما فيهم أولئك الذين دفعوا ثمنا غاليا في قطاع غزة إلى من وأحب الحركة التنحي عن الحكم في قطاع غزة لتخفيف آثار الحرب، وإعادة إعمار قطاع غزة.
ودوليا، باتت بعض القوى العربية مثل مصـر والسـعودية والإمارات تنظر إلى ارتباط حماس بمحور المقاومة كعامل قد يعمق أزمتها بدلاً من حله.

ثالثا، القوى السياسية والمجتمع المدني: المجتمع المدني الفلسطيني، بما يشمله من منظمات أهلية ونقابات ومؤسسات أهلية، يعد ركيزة مهمّة في التأثير على النظام السياسي ونظام الحكم والدفاع عن الحقوق وتحقيق الرقابة على أداء المؤسسات الرسمية. وعلى الرغم من دوره الفاعل في نشر الوعي وتقديم الخدمات الأساسية، إلا أنّه غالبًا ما يصطدم بظروف سياسيّة واقتصادية معقّدة تحدّ من قدرته على التأثير المباشر في صياغة السياسات العامة أو إصلاح نظام الحكم.
لقد أظهرت الدراسات[7] أن الجهات الرسمية تبدأ في استيعاب مشاركة المجتمع المدني فقط عند الحاجة إلى تعزيز شرعية بعض السياسات العامة، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا المالية مثل الميزانيات العامة والسياسات الاقتصادية. ولكن، حتى عندما يتم إشراك المجتمع المدني، يبقى تأثيره محدودًا، حيث يضعف التعاون بينه وبين الجهات الرسمية، كما يتضح من ضعف استجابة المؤسسات الحكومية للتوصيات الواردة في التقارير الرقابية والتقارير الحقوقية الصادرة عن

[5] سي إن إن، "قطعة أرض صغيرة للغاية".. ما موقف ترامب من ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية؟، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/02/04/israel-trump-annexation-parts-west-bank

[6] صحيفة الشرق الأوسط، وسط صراع وقف إطلاق النار... ما مدى شعبية «حماس» في غزة حالياً؟ ، https://zt.ms/U9J

[7] رائدة قنديل، دراسة حول تقييم المساحة المتاحة أمام الفضاء المدني الفلسطيني للمشاركة في صنع السياسات العامة والمساءلة على تنفيذها، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، ص 25

المجتمع المدني. علاوة على ذلك، فإن الأزمات المتداخلة، سـواء كانت مالية أو اجتماعية أو دينية، تؤثر على طبيعة هذا التعاون، مما يزيد من تعقيد العلاقة بين الطرفين.

4. مستقبل نظام الحكم في فلسطين: سيناريوهات اليوم التالي للحرب على غزة.

أمام التحديات المذكورة أعلاه، يجد نظام الحكم في فلسـطين نفسـه أمام سـيناريوهات متعددة، يستعرضها الباحثان في أربع سيناريوهات تتمثل في التالي:

أولا: سيناريو فوضى وضبابية نظام الحكم والنظام السياسي في فلسطين.

يبرز سيناريو الفوضـى وضـبابية نظام السياسـي في فلسطين نتيجة عدم اتفاق القوى الفلسطينية على برنامج سياسي للخروج من الأزمة الحالية، حيث تزداد فرص استمرار الانقسام السياسي بين الضـفة الغربية وقطاع غزة، مع بقاء حماس لاعبًا رئيسـيًا في غزة، مما يؤدي إلى تكريس واقع نظامين سـياسـيين متوازيين. ورغم اسـتمرار التنسـيق المحدود بين الطرفين في بعض القضـايا، يعكس هذا الوضـع غياب أي أفق لوحدة وطنية شـاملة، ما يضـعف المشروع الوطني الفلسطيني ويزيد من التحديات أمام تحقيق تطلعات الشـعب الفلسـطيني. سـوف يترافق ذلك حيث تتزايد المواجهات في الضفة الغربية وقطاع غزة، واحتمالية نشوء الميليشيات المسلحة المحلية مع غياب قدرة السلطة الفلسطينية أو حماس على فرض القانون في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. في الوقت ذاته، سوف تستمر المؤسسات الفلسطينية في غزة والضفة الغربية في العجز النسبي عن تقديم الخدمات الأسـاسـية، مما يفاقم معاناة الفلسـطينيين ويزيد من الاعتماد على المسـاعدات الدولية. أما على الصـعيد السـياسـي، فإن تشـرذم القيادة الفلسـطينية يعمّق الأزمة، مع ضـعف السلطة الفلسطينية وحماس وتآكل شعبيتيهما في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا الصدد يشير الباحث عمر شعبان وعددا من الخبراء، ومؤسسات الدراسات الإسرائيلية كانت قد طرحت أفكارا متطابقة حول ضـرورة إعادة النظر حول فكرة إقامة الدولة فلسـطينية كحل قريب الأجل.[8]

مستقبل نظام الحكم في ضوء هذا السيناريو:

[8] عمر شعبان، مقال بعنوان: إعادة إعمار غزة: اعتبارات من أجل مستقبل ملائم للعيش، منشور بتاريخ 19 مايو 2024

في ضوء هذا السيناريو سوف تستمر حالة عدم الوضوح في تركيبة نظام الحكم في فلسطين، حيث أن الأطر الحاكمة في الضفة الغربية والمتمثلة في السلطة الفلسطينية التي تتركز بيد سلطتها التنفيذية سلطات التنفيذ والتشريع، الى جانب السلطة القضائية في إدارة الشؤون العامة هناك، في حين سوف تبقى الأطر الحاكمة في قطاع غزة المتمثلة في اللجنة الإدارية، ووكلاء الوزراء المعينين من قبل حماس بالإضافة الى ما تبقى من الأجهزة الأمنية في إدارة الأوضاع في قطاع غزة كسلطة ظل.

ثانيا: سيناريو استعادة شرعية النظام السياسي الفلسطيني.

يتطلب **استعادة شرعية النظام السياسي الفلسطيني** تحقيق الإصلاح السياسي في فلسطين وذلك عبر تبني مجموعة من المسارات الشاملة التي تهدف إلى استعادة الثقة الشعبية وتوحيد النظام السياسي. أولاً، يتعين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لضمان تمثيل جميع الفلسطينيين وتجديد شرعية المؤسسات السياسية. كما ينبغي إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية لتشمل جميع الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي اللذان يجب عليها أن تتبنيان مقاربة سياسية أعمق، وأكثر وطنية، وأن يعيدا النظر في برنامجهما السياسي، مما يعيد للمنظمة دورها كإطار جامع يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج[9]. إلى جانب ذلك، يجب على القوى السياسية إصلاح المؤسسات الحكومية لكي تتمكن من استعادة شرعية النظام؛ من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان استقلالية القضاء وتوظيف الكفاءات. ويعد إطلاق حوار وطني شامل، سوف يشكل هذا الحوار الوطني خطوة محورية لجمع الفصائل والقوى المجتمعية حول استراتيجية وطنية موحدة، تجمع بين المقاومة الشعبية والسياسية.

كما يتطلب سناريو **استعادة شرعية النظام السياسي الفلسطيني** إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لضمان احترام حقوق الإنسان، بما يعزز الثقة بين القيادة والشعب ويعيد توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

[9] راجع مؤسسة مسارات، تقرير استراتيجي: سيناريوهات العدوان على غزة - ستة سناريوهات محتملة لإدارة الحكم في قطاع غزة، رام الله، ص 66

مستقبل نظام الحكم في ضوء هذا السيناريو:

في ظل هذا السيناريو، فإن نظام الحكم في فلسطين سوف يلتزم بالقانون الأساسي، الذي نص في المادة (5) على أن نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني.[10] سوف يخضع نظام الحكم لإصلاحات، وفقا للمتطلبات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السلطات ومكافحة الفساد.

ثالثا: سيناريو نظام سياسي جديد في اليوم التالي يتجاوز حماس وفتح:

مع اقتراب الحرب في قطاع غزة من نهايتها، تتزايد النقاشات حول الحلول الدولية لمرحلة "اليوم التالي" إن هذه الحلول سوف تتضمن تأثيرات واضحة على شكل نظام الحكم، ومع قدوم إدارة ترامب، بات من الواضح أن هذه الإدارة ترغب في فرض تغيرات جذرية ذات طابع سياسي واجتماعي واقتصادي في قطاع غزة حيث تطرح هذه الإدارة خطة التهجير القسري لسكان غزة إلى دول أخرى. أظهرت التجربة، إمكانية أن يلعب القطاع الخاص الفلسطيني دورًا متزايد التأثير في صياغة النظام الجديد، حيث أتاح النظام الاقتصادي النيو ليبرالي الذي اعتمدته السلطة الفلسطينية إطارًا مؤسسيًا مكّن رجال الأعمال من التغلغل في العملية السياسية. تُرجم هذا التأثير نفوذ كبار الرأسماليين على حساب العدالة الاقتصادية. كما أن العلاقة الوثيقة بين النخبة الاقتصادية والسياسية داخل السلطة الفلسطينية أسهمت في تكوين جماعات مصالح، أصبح مع الوقت لديها علاقات دولية ولديها تأثير واضح في العملية السياسية.[11]

مستقبل نظام الحكم في ضوء هذا السيناريو:

من خلال استقراء واقع النظام السياسي في ظل هذا السيناريو، فإن مستقبل نظام الحكم، والنظام السياسي من خلفه لن ينحصر فقط في تجاوز حركتي فتح وحماس، إنما سوف يمتد هذا الأمر الى تجاوز القانون الأساسي الفلسطيني، وفرض نوع من الإدارة المؤقتة، وهناك شواهد دولية تشير الى إمكانية وجود مثل هذه الأطروحات في الأوضاع السياسية الحرجة، ومن بينها الإدارة الذاتية

[10] القانون الأساسي الفلسطيني، المادة رقم 5

[11] راجع، طارق دعنا، موجز سياسات: الرأسمالية الفلسطينية المتمادية، منشور بتاريخ 14 يناير 2014، https://2u.pw/hjocYaAA

لشـمال وشـرق سـوريا. حيث تم تجاوز القانون والدسـتور السـوري، وأنشـئت إدارة ذاتية للمكون الكردي، شملت قرابة ثلث الأراضي السورية.

رابعا: سيناريو إنهاء الكيانية السياسية الفلسطينية:

يشـكّل إنهاء الكيانية السـياسـية الفلسـطينية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السـابق دونالد ترامب خطراً استراتيجياً على مستقبل القضـية الفلسطينية برمتها، إذ إن أي تحركات أو مبادرات تهدف إلى تجاوز الهياكل التمثيلية القائمة أو تقويض شـــرعية الســـلطة الوطنية الفلســـطينية ومنظمة التحرير الفلسـطينية سـوف تُضـعف وحدة الموقف الفلسـطيني وتفقده القدرة على التفاوض والدفاع عن حقوقه المشروعة. وذلك عبر الضم أو التهجير القسري، وإعاقة عملية إعادة الإعمار، ويأتي هذا في سياق ضـغوط خارجية تهدف إلى فرض حلول أحادية، مثل ما عُرف بـــ "صـفقة القرن" سابقا أو عبر مشروع التهجير الناعم، والتي تتجاهل جوهر الحق الفلسطيني في تقرير المصير. ومن شأن هذه الخطوات، إن تم المضـي بها قدماً، أن تُدخل المنطقة في حالةٍ أشد تعقيدًا وتوترًا، وذلك بفعل الفراغ السياسي والأمني الذي قد يخلفه غياب الكيان الرسمي الموحِّد للفلسطينيين، مما يفتح الباب أمام مزيد من التطرف والتشـظي السـياسـي. كما يُضـعف اسـتقرار المنطقة ويُفقد المجتمع الدولي فرصـــة التعامل مع قيادة فلســـطينية مركزية قادرة على تمثيل تطلعات الشـــعب الفلسطيني وحماية مصالحه الوطنية.

مستقبل نظام الحكم في ضوء هذا السيناريو:

إن هذا السـيناريو المتمثل في إنهاء كيانية الشـعب الفلسـطيني التي تمحورت وتمثلت منذ العام 1994 في وجود السلطة الوطنية الفلسطينية ككيان سياسي، سوف ينعكس بشكل جذري على نظام الحكم، الذي سوف يزول مع انهيار السلطة الفلسطينية .سوف تسعى إسرائيل إلى إنهاء أي فرص لوجود حل الدولتين، وبدلاً من ذلك، سـتعمل على فرض ولايتها على المناطق الفلسـطينية، خاصـة في الضـفة الغربية، من خلال تكثيف الاسـتيطان، وفرض قوانينها بشـكل تدريجي، مما يؤدي إلى خلق واقع قانوني وسياسي جديد يخضع فيه الفلسطينيون لحكم إداري إسرائيلي مباشر أو عبر وسطاء محليين خاضعين للسيطرة الإسرائيلية.

إن السيناريوهات الأربعة أعلاه، هي سيناريوهات محتملة الحصول، ومطروحة بقوة، إلا أما يجعل السيناريو الثالث، هو أرجح هذه السيناريوهات ، هو التطور الذي فرضة وجود إدارة أمريكية ذات نهج متطرف، ومنحاز بوضـــوح، وغير ملتزم بثواب الإدارة الأمريكية في التعامل مع القضـــية الفلسطينية، **وبالتالي من المرجح أن يشهد نظام الحكم في فلسطين عملية إعادة تشكيل وذلك عبر فرض مجموعة من الإصلاحات من منظور – غير فلسطيني – التي سوف تفضي في النهاية الى نظام حكم مقيّد ويشبه إلى حد بعيد إدارة محلية لشؤون الشعب الفلسطيني كبديل عن مشروع الدولة، الذي سوف بات حلا بعيد المنال في حالة ضم إسرائيل للضفة الغربية، حيث سوف ينهي الضمّ المتوقع إمكانية وجود دولة على حدود العام1967م. إن هذا النظام السياسي، وهذا النظام للحكم لن يكون مهما كثيرا تواجد حماس وفتح فيه أو كلاهما، إنما هو عابر لهما، وسوف يمثل نتاجا للتغيرات السياسية التي تعرضا لها بفعل تأثيرات السابع من أكتوبر.**

5. البدائل السياساتية لمواجهة السيناريوهات المحتملة:

البديل الأول: إنهاء الانقسام وعقد المصالحة الوطنية الفلسطينية.

يعد إنهاء الانقسام وعقد المصالحة الوطنية الفلسطينية أحد أهم البدائل لمواجهة مخاطر تصفية القضية الفلسطينية، حيث يمثل الانقسام الداخلي الفلسطيني أحد أكبر العوامل التي استغلتها القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها إسرائيل، لتعميق الهيمنة على الأرض الفلسطينية وتقويض أي فرصة لإقامة دولة مستقلة. إن استمرار الانقسام يسهل تنفيذ مخططات الضم والاستيطان، ويعزز المساعي الإسرائيلية والدولية لتجاوز التمثيل الفلسطيني الموحد.

تقييم البديل:

الفعالية :مرتفعة جدًا إذا تم تطبيقه بشـــكل ناجح، حيث يعزز الموقف الفلســـطيني الموحد ويقوض خطط الاحتلال لتقسيم التمثيل الفلسطيني.

القابلية للتنفيذ :متوسطة، إذ يتطلب إرادة سياسية قوية وتنازلات من جميع الأطراف، وهو أمر معقد في ظل الانقسامات الحالية.

التكلفة والتمويل :مرتفعة، حيث تحتاج إعادة هيكلة المؤســـســـات وإطلاق مشـــاريع وطنية مشتركة إلى دعم مالي كبير، يمكن أن توفره الدول الداعمة للفلسطينيين.

التأثير الاجتماعي والسياسي :إيجابي جدًا، حيث يحظى بدعم شعبي واسع ويعيد الثقة بالقيادة السياسية.

الاستدامة :تعتمد على استمرار الالتزام السياسي، وإذا لم تتم معالجة الخلافات الداخلية بآليات فعالة، فقد ينهار الاتفاق.

البديل الثاني: إعادة هيكّلة نظام الحكم وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

يكتسب إعادة هيكلة نظام الحكم وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية أهمية بالغة في مواجهة مخاطر تصفية القضية الفلسطينية، حيث تمثل المنظمة الإطار السياسي والشرعي الوحيد المعترف به دوليًا لتمثيل الشعب الفلسطيني. كما أنها مؤهلة لتلعب دور نظام حكم وطني أيضا، إن إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية لتضم جميع الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، وتجديد شرعيتها من خلال انتخابات ديمقراطية أو التوافق في هذه المرحلة، من شأنه أن يجعل الموقف الفلسطيني أقوى في مواجهة التهجير القسري أو فرض إدارة فلسطينية جديدة.

تقييم البديل:

الفعالية :مرتفعة، إذ يعزز تمثيل الفلسطينيين ويوحدهم تحت قيادة واحدة، مما يزيد من ثقلهم السياسي والدبلوماسي.

القابلية للتنفيذ :متوسطة إلى منخفضة، بسبب تعقيدات العلاقة بين الفصائل الفلسطينية وتعارض المصالح بين القوى المتنفذة.

التكلفة والتمويل :متوسطة إلى مرتفعة، إذ يتطلب موارد لإعادة هيكلة المؤسسات وإجراء الانتخابات وتحديث الأنظمة الإدارية.

التأثير الاجتماعي والسياسي :إيجابي جدًا، إذ يعيد الثقة بالمؤسسات الفلسطينية، لكنه قد يواجه معارضة من بعض الفصائل المستفيدة من الوضع الحالي.

الاستدامة :مرتفعة إذا تم تحقيق إصلاحات حقيقية وضمان مشاركة الجميع في صناعة القرار.

البديل الثالث: تدويل القضية الفلسطينية في المحافل القانونية الدولية.

يشكل تدويل القضية الفلسطينية في المحافل القانونية الدولية أداة محورية لمواجهة مخاطر تصفية القضية الفلسطينية، خاصة في ظل تنامي التعاطف العالمي مع فلسطين بعد السابع من أكتوبر .

فقد أسـهمت الحرب المسـتمرة والانتهاكات الإسـرائيلية بحق المدنيين في تسـليط الضـوء على المظلومية الفلسـطينية، مما أدى إلى تصـاعد الدعم الدولي للقضـية الفلسـطينية على المسـتويات الشـعبية والرسـمية. وفي هذا السـياق، يصـبح التوجه نحو المحاكم الدولية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وسيلة استراتيجية لمحاسبة إسرائيل على جرائمها، وإحباط أي محاولات لفرض تسويات سياسية مجحفة.

تقييم البديل:

الفعالية :مرتفعة من حيث الضـغط الدولي، لكنها بطيئة التأثير وقد لا تحقق نتائج ملموسـة على الأرض في المدى القريب.

القابلية للتنفيذ :مرتفعة، إذ يمكن تطبيقه عبر الأدوات القانونية والدبلوماسـية المتاحة، لكنه يواجه تحديات مثل الفيتو الأمريكي والضغوط السياسية.

التكلفة والتمويل :منخفضـة نسـبيًا مقارنة بالبدائل الأخرى، إذ تعتمد على الجهود الدبلوماسـية والقانونية أكثر من التمويل المباشر.

التأثير الاجتماعي والسياسي :إيجابي جدًا، إذ يعزز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، لكنه لا يعالج المشكلات الداخلية التي يعاني منها الفلسطينيون.

الاسـتدامة :مسـتدامة كأداة ضـغط دبلوماسـي وقانوني، لكنها لا تقدم حلولًا مباشـرة للوضـع الداخلي الفلسطيني.

المقارنة بين البدائل:

بناءً على التحليل السـابق، يتضـح أن الفلسـطينيين قد تأخروا كثيرا في اتخاذ خطوات هامة، من بينها عملية الإصلاح وإعادة هيكلة النظام السياسي، بالإضافة إلى إنهاء الانقسام وعقد المصالحة الوطنية الفلسـطينية وبالتالي فإن جميع البدائل هي مهمة، ويجب تطبيقها كإجراءات فورية، بينما يعد تدويل القضـية في المحافل الدولية أداة دعم مهمة لمواجهة المخاطر على النظام السـياسـي ونظام الحكم في فلسطين.

6. التوصيات

التوصيات بشأن النظام السياسي:

إطلاق حوار وطني شامل لتحقيق التوافق السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية

يشكل الحوار الوطني الشامل حجر الأساس لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية تضـمن تمثيل كافة الفصـائل والقوى الوطنية، إلى جانب المجتمع المدني والقطاع

الأكاديمي. يجب أن يكون هذا الحوار شاملًا وغير مشروط، بحيث يُناقش فيه مستقبل الحكم في فلسطين، والإصلاحات الدستورية والمؤسسية المطلوبة، وآليات إجراء انتخابات ديمقراطية. كما ينبغي أن يتم تنظيم الحوار وفق جدول زمني محدد مع آليات رقابة مجتمعية تضمن تنفيذ مخرجاته.

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتوسيع تمثيلها الوطني

تُعد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولكنها بحاجة إلى إصلاحات جذرية لضمان ديمقراطيتها وشمولية تمثيلها لكل الفئات الفلسطينية. يجب إعادة هيكلة المنظمة من خلال انتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني، بحيث تشمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك اللاجئين في الشتات. كما ينبغي تحديث الميثاق الوطني الفلسطيني ليعكس المتغيرات السياسية الراهنة، ويحدد أولويات العمل الوطني.

ترسيخ مبدأ التعددية السياسية وضمان مشاركة جميع الفئات

تعتبر التعددية السياسية عنصرًا حاسمًا في أي نظام ديمقراطي، حيث تضمن مشاركة مختلف القوى والتيارات السياسية في الحياة العامة. يجب سنّ قوانين تحمي حرية تشكيل الأحزاب السياسية، ورفع أي قيود قانونية أو إدارية تعرقل ممارسة النشاط السياسي السلمي.

التوصيات بشأن النظام الحكم:

تبني نظام رئاسي مقيد يوازن بين السلطات ويمنع الاستبداد

بناءً على التجربة الفلسطينية والتجارب العربية الحديثة، يُفضل تبني نظام رئاسي مقيد يضمن توازنًا بين سلطات الرئيس والبرلمان، ويمنع تركز السلطة في يد شخص واحد. يجب أن يكون للرئيس صلاحيات واضحة ومحددة في الدستور، بحيث لا يتمكن من تجاوز دور المجلس التشريعي أو القضاء.

الالتزام بمبادئ الفصل بين السلطات لضمان التوازن والحكم الرشيد

يعتبر الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي، حيث يمنع تركيز السلطة في يد جهة واحدة، ويضمن المساءلة والرقابة المتبادلة بين مختلف أجهزة الدولة. يجب تعزيز استقلالية السلطة القضائية من خلال قوانين تحمي القضاة من أي ضغوط سياسية أو تنفيذية.

تحسين الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد

يجب أن يتمتع المواطنون بحق الوصول إلى المعلومات المتعلقة الميزانية العامة للدولة، والتعيينات، والعقود العامة، بحيث تكون الحكومة خاضعة للمساءلة المجتمعية.